

التقسيمات الإدارية لمحافظة جرش

تمهيد:

حظيت جرش عبر العصور التاريخية بمكانة متميزة. وتفاوتت دورها في تلك العصور إلا أنها ظلت مركزاً إدارياً سواءً في العصور الكلاسيكية أو الإسلامية أو الحديثة ويبدو أن لموقعها الجغرافي وطبيعة مناخها الدور الأكبر في تعاقب دورها الإداري. وتشير المكتشفات الأثرية إلى أن جرش وجوارها قد سكنها الإنسان منذ العصور الحجرية مروراً بالعصر البرونزي حيث تميز ذلك بمعرفة الإنسان للكتابة، وتأسيس المدن واستخدام معدن البرونز في تصنيع أدوات اليومية كالخنجر والسيوف والرمح. كما تمكن من استخدام العجلة في صناعة الفخار فتحول المجتمع الجرشي إلى مجتمع أكثر استقراراً وتطوراً^(١) وتعاقبت حركة التطور الحضاري للإنسان الجرشي في العصور اللاحقة كالفارسي واليوناني. والروماني والإسلامي والعثماني^(٢).

وتمت معرفة ذلك من خلال ما تم العثور عليه من آثار كالمعابد والكنائس والمساجد ودور الحكم والقصور والمكتبات وغيرها. ولقد ازدهرت جرش خلال العصرين اليوناني والروماني ويعتقد أنها انضمت لحلف المدن العشر (الديكابولس) وأصبحت ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية، وسياسية مع بقية دول الحلف مثل: إربد (أرابيلا) وطبقة فحل وأم قيس (جدارا)، وغيرهما^(٣).

(١) لويس مخلوف، الأردن تاريخ، وحضارة، وآثار، (عمان: المطبعة الاقتصادية، ١٩٨٣م)، ص ٢٢.
(٢) وزارة الثقافة، المعالم الأثرية الثقافية والحضارية في الأردن عبر العصور الجزء الأول، (عمان: مكتبة الشبارة، ٢٠٠٢م) النواصرة، جرش وجوارها، ص ٥-٨.
(٣) حتاملة، موسوعة الديار الأردنية، ص ٥.



ودخل الإسلام جرش في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (ت ٢٣ هـ) على يد القائد والصحابي الجليل شرحبيل بن حسنة رضي الله عنه، وكانت جرش تتبع إدارياً لجند الأردن الذي كان مركزه طبريا وأطلق على جرش اسم كورة جرش^(١). خضعت جرش للحكم الأموي ونالت حظاً من الازدهار وذلك بحكم قربها من عاصمتهم دمشق وفي العصر العباسي تراجعت مكانة جرش لانتقال حاضرة الخلافة من دمشق إلى بغداد. وبعد ذلك خضعت للدولة الطولونية والفاطمية والسلجوقية^(٢). وتشير المصادر الإسلامية إلى أن جرش بقيت مأهولة في العصرين الأيوبي والمملوكي^(٣).

(١) ندوة الأردن في صدر الإسلام، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ٢٤-٢٦ آب ١٩٩٩م، عمان - الأردن، ص ٢٩.

(٢) محمد خريسات، تاريخ الأردن منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي.

(٣) غوانمه، المساجد الإسلامية، ص ١١.

ونظراً لأهمية جرش التاريخية فقد ذكرتها كتب البلدان الإسلامية ومن أشهرها: المسالك والممالك لابن خرداذبة (ت: ٢٨٠هـ / ٨٩٣م) وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي (ت: ٣٨١هـ / ٩٩١م). ومعجم البلدان لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ / ١٢٢٩)^(١)، وفي العهد العثماني أنشئ في جرش مديرية وناحية فخرية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وتبعت إدارياً إلى قضاء عجلون وكان مدرء الناحية من الشراكسة^(٢). وفي العهد الهاشمي شهدت جرش تطوراً في جميع مجالات الحياة وأنشئت فيها العديد من الدوائر الحكومية والرسمية والمراكز الترفيهية والثقافية والسياحية. وأسهمت مؤسسات المجتمع المحلي وبلدية جرش الكبرى والامتدديات الثقافية والأندية الرياضية في عملية التطوير الاجتماعي والثقافي الشامل لجميع المواطنين على اختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية^(٣). وأصبحت جرش اليوم مزدهرة تحت الحكم الهاشمي (إقحوانه المدن) وهذا بفضل مكانتها المرموقة التي استحقتها على مدى العصور.

التقسيم الإداري لجرش في العصر الإسلامي:

فتحت معظم مدن وقرى الأردن صلحاً وبعد أن أتم المسلمون فتح معظم بلاد الشام قُسمت إلى وحدات إدارية وأُطلق على هذه الوحدات الإدارية اسم أجناد وضمت بلاد الشام أربعة أجناد هي: جند دمشق ومركزه دمشق وجند فلسطين ومركزه اللد أولاً ثم أصبحت الرملة، وجند الأردن ومركزه طبريا وجند حمص ومركزه مدينة حمص^(٤).

(١) محمد بن أحمد بن أبي بكر المقدسي (ت: ٣٨١هـ / ٩٩١م) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ص ٢٧، ياقوت الحموي، معجم البلدان، المجلد الثاني، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م)، ص ١٢٧.

(٢) سالنامه ولاية سوريا، دفعة ٢٤، بتاريخ ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م، ص ١٢٦.

(٣) النواصرة، جرش وجوارها، ص ٨.

(٤) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ندوة الأردن في صدر الإسلام ٣-١٥ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ / الموافق ٢٤-٢٦ آب ١٩٩٩م، (عمان - الأردن)، ص ١٢٩. نقولاً زيادة، المراكز الإدارية والعسكرية في بلاد الشام في العصر الأموي، ص ٢-٣.



وضم جند الأردن كورة جرش^(١)، وكورة بيت رأس وكورة جدر وكورة أبل وكورة فحل، وكورة السواد وكورة عمّتا (دير علا) وهي المنطقة الواقعة إلى الشمال من نهر الزرقاء^(٢). ويلاحظ أن تقسيمات الأجناد قد اتخذت صفة التقسيم العرضي وامتدت من الداخل إلى البحر وهي مشابهة إلى حد كبير للتقسيمات البيزنطية التي سبقت الفتح الإسلامي. وقد أورد كورة جرش ككورة مستقلة من كور جند الأردن كل من اليعقوبي وابن خرداذبة (ت: ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م) وابن الفقيه الهمداني^(٣).

أما المقدسي فقد أوردها مضمومة إلى كورة أذرعات (درعا) ومركزها جبل جرش. وقد وصف هذا الجبل بأنة كثير القرى^(٤). وأما الإدريسي فقد أغفل ذكر جرش من جند

(١) الكورة: لغة المدينة والصقع، وفي التحديد الإداري كل صقع يشمل على عدة قرى، ولا بد لتلك القرى من قسبة، أو مدينة، أو نهر يجمع اسمها. انظر: ابن منظور، لسان العرب - مادة كور، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ٣٦.

(٢) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص ٨١.

(٣) اليعقوبي، البلدان، ص ٨٣-٨٤. ابن خرداذبه، المسالك والممالك، ص ٧٨.

(٤) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج ٤، ص ٣٧٧.

الأردن ولم يذكرها في تقسيماتة الإدارية ومن المرجح أن كورة جرش كانت مستقلة في الفترة الأموية إلا أنها ضمت فيما بعد في الفترة الفاطمية إلى أذرعاع (درعا)^(١).

وقد وصف ياقوت الحموي جرش بأنها: (مدينة عظيمة في وسطها نهر جارٍ يدير عدة رحي عامرة تقع إلى شرقي جبل السواد من أراضي البلقاء في جبل يشتمل على ضياعٍ وقرى ويقال للجميع جبل جرش واستمرت مدينة جرش في عمرانها خلال الفترة العباسية)^(٢).



وقد ذكر جرش ابن فضل الله العمري في كتابه ((مسالك الأبصار في ممالك الأمصار)) فقال: ومن ذلك مدينة جرش من بلاد حوران يحكى الهول عن غرائب آثارها وقد أضحت خاوية على عروشها خالية من أهلها و سكانها لا يحس فيها حسيس، ولا يوجد فيها أنيس^(٣). وقد بقيت جرش مأهولة بالسكان بالعصرين الأيوبي والمملوكي بدليل

(١) ندوة الأردن في صدر الإسلام، ص ٥٩.

(٢) الحموي، معجم البلدان، مادة جرش. خريسات، المرجع السابق ص ٥٩.

(٣) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ص ٥٦.

المخلفات الأثرية والحضارية التي وجدت فيها. ووصف شيخ الربوة الدمشقي جرش في كتابه (نخبة الدهر في عجائب البر والبحر)^(١).

الإدارة في جرش في العصرين المملوكي والعثماني:

كانت بلاد الشام في العصر المملوكي تنقسم إلى ست قواعد إدارية كبرى تسمى واحدها نيابة أو مملكة وهي: دمشق وحلب وحماة وطرابلس وصفد والكرك^(٢). وكان الوضع الإداري لمنطقة شرقي الأردن في العصر المملوكي ينقسم إلى قسمين إداريين: القسم الجنوبي ويمثل مملكة الكرك والقسم الشمالي يمثل نيابة عجلون وولاية البلقاء واستدارية الأغوار^(٣). وقد تبعت جرش إدارياً إلى نيابة عجلون^(٤). وفي العهد العثماني أدخل العثمانيون إلى بلاد الشام تغييرات إدارية جديدة أطلق عليها إسم الألوية (السناجق)^(٥) وعلى رأس كل منها أمير لواء، وفي سنة (١٢٨١هـ / ١٨٦٤م) ألغيت الألوية كمصطلح إداري في الدولة وحل مكانه اسم ولاية وتبعت جرش إدارياً إلى لواء^(٦) حوران ضمن ولاية سوريا^(٧).

(١) يوسف غوانمة، المساجد الإسلامية، ص ١١.

(٢) شيخ الربوة الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٣م)، ص ٧٥-٧٦.

(٣) أحمد الجوارنة، تاريخ الأردن في العصر المملوكي، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٩م)، ص ٣٣-٣٤.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشي في صناعة الإنشاء، الجزء الرابع، (القاهرة: ١٩٦٣ م)، ص ١٠٧-١٠٩. الجوارنة، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٥) السناجق: مفردتها سنجق، كلمة تركية الأصل تعني العلم، أو اللواء، أو الراية، اعتمدت كأساس لتقسيم الوحدات الإدارية في الدولة. انظر: مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م) ص ٢٩٥.

(٦) عبد الكريم الغرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر، (القاهرة، دار الجيل، ١٩٦١-١٩٦٢م)، ص ٢٥٦.

(٧) سالنامه دولة عثمانية، دفعة ١٩، دارسعات مطبعة عامره، ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م، ص ٧٣.



في سنة (١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م) تشكل قضاء عجلون في الطرف الجنوبي الغربي للواء حوران وجعل مركز القضاء في إربد وضم سبع نواح عشائرية هي: الكورة وبني جهمة (البطين) والسرو والكفارات وبني عبيد والجبل (جبل عجلون) والمعرّاض (سوف) والوسيط^(١).

وكانت جرش خلال تلك الفترة تتبع إدارياً إلى قضاء عجلون وابتداءً من سنة (١٣٠٨هـ / ١٨٩٢م) تم إنشاء مديرية ناحية فخريّة في جرش ضمن قضاء عجلون واستمرت هذه المديرية حتى نهاية الحكم العثماني عام (١٩١٨م)^(٢).

(١) المصدر نفسه، دفعة ١٩، ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م، ص ٧٣، سالنامه ولاية سوريا، دفعة ١، ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م، ص ٥٦.

(٢) سالنامه ولاية سوريا، دفعة ٢٤، بتاريخ ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م، ص ١٢٦. صالح التل، مذكرات مخطوطة غير منشوره، (إربد: ١٩٤٦م)، ص ٢٢٣.

جرش ما قبل عهد الإمارة:

عرفت منطقة جرش باسم ناحية بني علوان وذلك في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وبقية ناحية تتبع لواء عجلون أيضاً، وقد حكومتها جرش ومقرها جرش بعد عام (١٩٢٠م). أسوة بالحكومات التي تشكلت في مناطق أخرى في الأردن كحكومة إربد والسلط والكرك. أوائل القرن العشرين (١٩١٩/٩/١٥). وأصبحت قضاء يتبع قضاء حوران حتى (١٩٢٠/٦/٢٥).



جرش في عهد الإمارة من عام ١٩٢١ - ١٩٢٧

قُسم الأردن في (١٩٢١/٤/٢٥) إلى ثلاث محافظات: مقاطعة السلط. مقاطعة عجلون، ومقاطعة الكرك. وتبع جرش مقاطعة عجلون، ثم عدل الاسم ليصبح حاكميات وصُنفت الحاكميات إلى ثلاثة مستويات:
(١) حاكميات الدرجة الأولى: إربد. السلط. الكرك، معان.

- ٢) حاكميات الدرجة الثانية: جبل عجلون، جرش، مادبا وعمان
- ٣) حاكميات الدرجة الثالثة: الكورة وبنى كنانة والرمثا والباقورة وأم قيس وتل الأربعين والجيزة وذيان ووادي السير والزرقاء. أي أن جرش من حاكميات الدرجة الثانية.

التقسيمات الإدارية في عهد الإمارة والمملكة منذ أواخر ١٩٢٧م: صدرت التقسيمات الإدارية في (١٩ / ١٠ / ١٩٢٧م) وأعيد تسمية الوحدات الإدارية إلى: ألوية وأقضية ونواح ومن ضمنها: قضاء جرش يتبع لواء عجلون، حيث أطلق اسم لواء على حاكميات الدرجة الأولى وقضاء على حاكميات الدرجة الثانية وناحية على حاكميات الدرجة الثالثة. وفي (٢٠ / ١٢ / ١٩٦٥م) وبموجب نظام رقم (٣١) لسنة (١٩٩٥) والذي عمل به اعتباراً من (١ / ١ / ١٩٩٦م) أصبحت جرش محافظه بعد أن فصلت عن محافظة إربد.



الوضع الإداري لجرش في العهد الهاشمي:

شهدت منطقة شرقي الأردن حالة من الفراغ السياسي بعد الحكم الفيصلي لسوريا عام (١٩٢٠م) وتشكلت حكومات محلية في شرقي الأردن ومن بينها حكومة جرش، جعلت جرش مقرًا لها وعين محمد المغربي قائمقام لها^(١). ومع مجيء سمو الأمير عبد الله الأول ابن الحسين إلى شرقي الأردن بتاريخ (٦ / ١١ / ١٩٢٠م) تم تكوين إمارة شرقي الأردن حيث قسمت شرقي الأردن إدارياً إلى ثلاث مقاطعات هي: السلط وعجلون والكرك. وكانت جرش تتبع إدارياً إلى مقاطعة عجلون^(٢).

وبتاريخ (٢٨ / ٣ / ١٩٢٣م) صدرت لائحة قانون تشكيل المقاطعات والنواحي حيث تألفت إمارة شرقي الأردن بموجب هذا القانون من ست مقاطعات هي: عمان والكرك ومادبا والسلط وجرش وإربد وتبع لكل مقاطعة نواح إدارية، وفي تشرين الأول عام (١٩٢٣م) صدر قانون أردني جديد اتخذت البلاد بموجبه اسمها الرسمي إمارة شرقي الأردن وقسمت إلى أربعة ألوية وهي: لواء عجلون ومركز إربد، ولواء البلقاء ومركزه السلط، ولواء الكرك ومركزه الكرك. ولواء معان ومركزه معان. وقسم لواء عجلون إلى ثلاثة أقضية هي: قضاء إربد وقضاء عجلون وقضاء جرش^(٣).

وفي تشرين الأول عام (١٩٢٧م) صدر قانون أردني جديد اتخذت البلاد بموجبه اسمها الرسمي إمارة شرقي الأردن وقسمت إلى أربعة ألوية: وهي لواء عجلون ومركزه إربد ولواء البلقاء ومركزه السلط ولواء الكرك ومركزه الكرك ولواء معان ومركزه معان. وقسم لواء عجلون إلى ثلاثة أقضية هي: قضاء إربد وقضاء عجلون وقضاء جرش^(٤).

(١) سليمان الموسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها، وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦م)، (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٩٠م)، ص ٦٢.

(٢) عزمي أبو عليان، التقسيمات الإدارية في الأردن ١٩٢١-١٩٥٢، (عمان: ١٩٩٩م)، ص ٣٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٥-٣٦.

(٤) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦م)، (عمان: ١٩٧٣م)، ص ٣٥-٣٦.



وقد جعل مركز قضاء جرش في جرش، وضم (٦٣) قرية وعشيرة وهي: جرش وسوف ومقبلة وبليللا ونعيمة وساكب وريمون ونحلة والكتة ودير الليات والنبي هود والمجدل والحدادة والمدور والمصطبة والمراح والكفير وأم رمانة والكمشة، وخطلة، وصعد وجبا ورحاب، والدقمسة والدجنية.

ومزرعة الشريفة ومزرعة حيان الروبييض ومزرعة أم النعام ومزرعة أم اللؤلؤ ومزرعة الخناصرري ومزرعة الفدين، ومزرعة مرحب ومزرعة إيدون ومزرعة حيان ومزرعة حمرا ومزرعة خربة السمراء والعالوك وبلعما وقفققا وحرون وعيين، والبويضة وبيرين والجنية والشفية وحمنانة ومزرعة رجم الشوك، ومزرعة مريبة ومزرعة عين النبي ومزرعة حية ومزرعة الكرم ومزرعة دحل ومزرعة مرق الريق ومزرعة دير ورق ومزرعة نادرة ومزرعة عنبية ومزرعة زينات الربوع ومزرعة أم قنطرة^(١).

(١) الشرق العربي، العدد ١٨٣، بتاريخ ١٥/٣/١٩٢٨م، ص ٧.

وبتاريخ (١٥ / ٣ / ١٩٣٠ م) تم إضافة قرية كفرخل إلى القرى التابعة لقضاء جرش^(١).
كما تم فك إرتباط قرية الجزازة من قضاء جبل عجلون، وإلحاقها بقضاء جرش^(٢).
وبتاريخ (١ / ٧ / ١٩٣٢ م) تم فك قرية الحسينيات من قضاء جبل عجلون وإلحاقها
بقضاء جرش^(٣) واعتبارًا من (١ / ٣ / ١٩٣١ م) تم فك إرتباط قرية النعيمة من قضاء جرش
وإلحاقها بمركز لواء عجلون.



الموقع الأثري متكامل قبل أن يقطع الشارع العام

وبتاريخ (١ / ٤ / ١٩٣٢ م) تم فك إرتباط قرية أوصرة من قضاء عجلون وإلحاقها
بمركز لواء عجلون^(٤). واعتبارًا من (١ / ٨ / ١٩٣٢ م) تم فك إرتباط قرية الخناصر من
قضاء جرش، وإلحاقها بمركز لواء عجلون^(٥). وفي (١٧ / ٦ / ١٩٣٣ م) تم فك إرتباط قرية

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢٥٦، بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٣٠ م، ص ١٨٠.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٦، بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٣٠ م، ص ٣٩٩.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ٣٤٣، ١ / ١٩٣٢ م، ص ١٤٩.

(٤) الجريدة الرسمية، العدد ٣٨٥، ١ / ٨ / ١٩٣٢ م، ص ٣٣٤.

(٥) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٢، ١٧ / ٦ / ١٩٣٣ م، ص ٢٤٤.

برما من ناحية جبل عجلون وإلحاقها بقضاء جرش^(١). كما تم فك ارتباط زينات الربوع وجريبا من قضاء جرش، وإلحاقها بعمان^(٢).

وفي ١٩٣٢/٩/٢ تقرر فك ارتباط قرية المفرق من جرش وإلحاقها بعمان^(٣). لكن تمت إعادة المفرق إلى تبعية قضاء جرش بتاريخ (١٦/٦/١٩٣٤م)^(٤). وفي (١٧/٦/١٩٣٩م) تم فك ارتباط قرية المفرق من قضاء جرش، وربطها بقضاء عمان^(٥).



وفي عام (١٩٨٥م) صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على نظام التقسيمات الإدارية، وتشكيل لواء جرش حسب التقسيمات الإدارية الجديدة، وجعل مركز اللواء مدينة جرش وتألف اللواء من القرى التالية: سوف وساكب وريمون وكفرخل. بليلا وجبا ومقبلة وقفقفا وديرالليات والكتة وخربة والشواهد ودبين والجزازة وبرما والحسينيات والمجدل والنبي هود وعنيبة والعبارة والكفير وأم قنطرة وخشيبة والحدادة ونجدة

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٧، ١٦/٨/١٩٣٣، ص ٢١٥.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩٩، بتاريخ ٣/٩/١٩٣٢م، ص ٣٢٨.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ٤٣٨، ١٦/٦/١٩٣٤م، ص ٢٥٦.

(٤) الجريدة الرسمية، العدد ٦٣٦، ١٧/٦/١٩٣٩م، ص ٣٩٦.

(٥) جريدة الرأي، ٣/١٠/١٩٨٥م.

والمشيرة ووجبة والمصطبة ومرصع والرشايدة وعصفور والمجر وأم الزيتون والجبارات
وزقريط والمنط وظهر السرو وجمله واعمامه والرياشي وتلعة الرز والرحمانية وأم
خروبة^(١).

وبموجب النظام رقم (٤٦) لسنة (١٩٩٥م) والذي عمل به اعتبارًا من كانون الثاني
(١٩٩٦م) أصبحت جرش محافظة بعد أن فصلت عن محافظه إربد.

وتألفت المحافظة من لواء قصبة جرش ومركزه مدينة جرش ويشمل المدن والقرى
التالية: جرش وسوف وساكب وريمون وكفر خل وبرما وقفقفا والكتة ونحلة والمشيرة
ومقبلة وأم رامح وأم الزيتون وأم قنطرة وبليللا وجبا والجبارات وجملا والجنيدية
والحازية والحسينيات ودبين ودير عجلون ودير الليات والربوة والرشايدة والرياشي
وزقريط والسبطة والشيخ مفرج والعبارة وعصفور وعمامة وعينية والفيحاء وقريع والكفير
والمجر والنبي هود^(٢).



(١) إبراهيم موسى الزقوطي، موسوعة محافظة جرش، (عمان: ٢٠٠٤م)، ص ١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩-٢٠.

وتألفت المحافظة من قضائين هما:

- قضاء المصطبة ومركزة المصطبة ويشمل القرى التالية: تلعة الرز وجُبه والراية والرحمانية ومرصع والمصطبة.
- قضاء برما: ومركزه برما ويشمل القرى التالية: برما^(١) والجزازة وعليمون والفوارة والمجدل والمنصورة وهمتا والهونه.

(١) نظام التقسيمات الإدارية رقم ٤٦، لسنة ٢٠٠٠ المنشور في العدد (٤٤٥٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ م.